

## ● التأويل وآفاق المعرفة القرآنية\*

### النص الديني بين تجاذبات الماضي والحاضر

■ ■ الشيخ معتصم سيد أحمد\*\*

إن من أكبر العُقد، التي تقف حاجزاً أمام تشكل بناء فكري إسلامي موحد، يجمع أشتات الرؤى المتباينة في صيغة ذات ملمح، لا تضيع فيه الثوابت، ولا يتجاهل فيه الواقع المتجدد، هي عُقدة اختراق النص، وكشف مدلولاته، التي توارت خلف زاوية النظر المختلفة للنص، فيتشكل وفق كل زاوية البناء المنهجي ومن ثم المنتج المعرفي. والناظر لآليات الفهم والتفسير التي تراكت عبر حقب متتالية، يقف على عمق تلك العقدة التي تهدد الصيغة الفكرية والمعرفية للإسلام. ومن هنا لا يمكن أن تكون هناك أي محاولات توصف بكونها جادة، لتجاوز هذا التراكم التراثي وزحزحة الصور المقلوبة، التي تكلمت أمام عجلة تطور النص وملاحقته للواقع، ما لم تقدم مساهمة منهجية، تنطلق من النص وتقترب منه، في محاولة تأسيسية تتسم بالبساطة وبالمثانة في الوقت نفسه، فأما المثانة فلما يقتضيه البناء المنهجي، وأما البساطة فلأننا لا نتعلل كون القرآن الذي جاء ليتفاعل مع كل زمان ومكان، مليباً آفاق الإنسان وطموحاته، يكون مرتكزاً على نسيج من التعقيد المنهجي.

وبما أن العقدة بدأت وتكونت نتيجة تكديس منهجي، أو تأصيل مصلحي، لتمرير مفاهيم، أو لشرعة مواقف، أو جمود إيديولوجي عملت الأيام على تحجيره، فلا بد حينها أن تكون الهزة

\* ورقة مقدمة لمؤتمر «القرآن الكريم وتحديات العصر» في دورته الثامنة، تحت شعار: «أهل البيت (عليه السلام) إشعاع الإسلام الحضاري»، نظمه «منتدى القرآن الكريم» - الكويت، عقد في الكويت في ٢ - ٣ مايو/أيار ٢٠٠٦م، ٢٣ - ٢٤ ربيع الأول ١٤٢٧هـ.

\*\* عالم دين، أسرة التحرير، السودان.

\_\_\_\_\_التأويل وآفاق المصرفة القرآنية: النص الديني بين تجاذبات الماضي والحاضر

التي تزحزح كل ذلك، معالجة في المنهج، تتسم بكونها أصيلة تجسد قيم النص ومقاصد الدين، في الوقت الذي تتلمس الواقع المعاش وتتفاعل مع تفاصيله، فملامح الفكر الإسلامي، التي تتماوج في الساحة المعاصرة تتجاذبها تيارات بين طرفي نقيض، بين مركزية تاريخية، تحرك النص ضمن أفق تاريخي، لا يحتمل النص فيها غير تجلي واحد، قد تجسد وتبلور في التجربة الأولى، وحينها ليس أمام الواقع إلا أن يتجاهل حاسة الزمن التي تفصل بينه وبين ماضيه، وفي مقابل ذلك مركزية الحاضر وعصرنة الماضي، في صورة فكرية تلاحق حتى صرخات الموضة، وبينهما أنماط ثقافية متذبذبة، بين مركز الدائرة الأولى والثانية، كما أن الوسطية ليست هي الخيار الأمثل، لأن المشكلة لا تدور حول التفريط أو الإفراط، وإنما في نفس تدوير النص حول هذه المركزيات، فليس الماضي أو الحاضر هو مرتكزاً لفهم النص، وإذا أمعنا النظر في هذه المركزيات نجد أن أساس المشكلة في المعرفة الإسلامية ترجع إلى البحث عن مركزيات لإحالة فهم النص خارج عن إطار النص، بمعنى أن النزاع بين التجديديين والتقليديين هو نزاع خارج عن اختصاصات النص، فالنص قضية محايدة لا ينتسب إلى زمان أو مكان محدد حتى يكون النزاع بين أن يدور النص حول الماضي أو الحاضر، وإنما لا بد من البحث عن مركزية أخرى تتمتع بنفس حيادية النص، في رؤية تكاملية تنظر لكل الوحدات الزمنية في أفق عرضي واحد، ليس لأي وحدة حق الأولوية أو المحورية، كما الشمس تشرق بضيائها على الواقع دون أن تمتاز فترة زمنية بخاصية تجعلها مركزاً للشمس. وبهذا نسجل أول ملاحظة منهجية أمام التيارات الإسلامية التي انطلقت من الماضي أو الحاضر لفهم النص، لأننا لا يمكن أن نصل إلى فهم للإسلام في عمق مراده، ونحن نحتجب عنه بحجاب الزمان والمكان، فكما أننا لا نبصر الشمس بالواقع، وإنما الواقع هو الذي يُبصر بالشمس، فكذا لا يمكن أن نبور الإسلام برؤى زمان أو مكان معين، وإنما الواقع هو الذي يجب أن يتبلور ويتشكل وفقاً لرؤى الإسلام، ولا يتحقق ذلك إلا بيجاد مركزية للفهم تمتلك نفس حيادية النص، لتخرج من سلطة الزمان والمكان، لأن الإسلام كإرث تاريخي أو كفهم معاصر، ما هو إلا محاولات لفهم النص الديني وفق معطى زمني ومكاني، فالتحفظ الذي نبديه هو في التفكيك بين ما يحمله النص من معنى، وبين المعاني التي أنتجتها تجارب ضمن معطيات خاصة لفهم النص، وهذا لا يعني تجاوز ما قيل وإنما عدم الوقوف عنده واعتباره الصورة المثالية والنهائية للإسلام، فاكشاف هذه المحورية في نظري هو مساهمة كبيرة في حل مشكلة المعرفة الإسلامية، وهذه الدراسة هي رسم للخطوات الأولى أو هي فتح الباب لإثارة هذه المشكلة.

## مركزية العقل المستبصر ببصائر الوحي

اللحظة التي يتم فيها الركون للماضي يتقلص فيها دور العقل، واللحظة التي يتم فيها الانفتاح على الواقع يتقلص فيها دور الوحي، والموازنة لا تتحقق إلا بدراسة جديدة لأليات المعرفة عند الإنسان والمسلم بالخصوص، فمصادر المعرفة حينها تكون محصورة

في الوحي والعقل، وبالتالي لا تخرج المركزية المفترضة عنهما، فبإيجاد العلاقة بينهما في كل مشترك تتحقق تلك الموازنة، ففي حديث للإمام الكاظم (عليه السلام) يتحدث فيه عن تلك الموازنة بقوله: «الرسول عقل ظاهر والعقل رسول باطن» ومن هنا إن التحقيق المنهجي لا بد أن يسعى إلى رفع الحدود الغامضة بين العقل والوحي لأنه الكفيل بتحقيق الإطار المعرفي في الإسلام، ومن الضروري لفت النظر هنا إلى أن الكل المشترك بين العقل والوحي الذي نسعى لتحقيقه لا يتحقق إذا نظرنا لكل واحد منهما نظرة تمنحه الاستقلالية والتحقق، بمعنى أن الوحي لوحده لا يصلح لأن يكون مصدراً معرفياً كما أن العقل كذلك، كما أننا لا يمكن أن نفترض أن لكل واحد منهما تخصصه الذي يمتلك فيه نوعاً من الاستقلالية؛ لأنه حينها تختلط الحدود الفاصلة بينهما، وإنما نقصد بالكل المشترك هو الخروج بخيار ثالث يشمل كلا المصدرين في حقيقة واحدة، ونحن لا نجد لتلك الحقيقة تحقق إلا في العقل المستبصر بصفات الوحي، أي العقل الذي يذكو وينمو ويتكامل بالوحي، وبالتالي نرفض كل محاولة عقلية خارجة عن إطار النص، كما نرفض كل محاولة تحاول أن تربط النص بواقع معين، فيكون النص حينها مهيئاً على حركة الزمان دون أن يتأثر بها، لأن إطار تلك المركزية الجديدة هي المعرفة بما هي القابلة للجري والانطباق مدى الأزمان وحينها يكون النص بمثابة النور الذي يكشف الظلمات، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾<sup>(١)</sup> ومن خاصية النور أنه يشرق على المتغيرات التي تتحرك تحته من دون أن تؤثر في إشراقه.

ولكي يتصف الفكر الجديد بالشمولية والديمومة، لا بد أن يكون مستبطناً لقيم كلية صالحة للجري مدى الزمان والانطباق على المتغيرات، ولا يمكن أن نتصور بأي شكل من الأشكال أن يكون هناك فكر يتصف بالشمولية والديمومة، وهو في الوقت نفسه تصورات جزئية ومصاديق محدودة، وهذه هي الملاحظة الثانية في المنهج، فالذين تشبثوا بمركزية التاريخ تصوروا الإسلام رؤى محدودة، قد تجسدت في شكل صور مثالية لسلف الأمة، وبذلك ابتعدوا عن الإسلام في الوقت الذي ابتعدوا فيه عن الواقع، ومن هنا عاشوا حالة من الانفصام بين قدسية التاريخ وانحراف الواقع، فما كان إلا الكفر به ومقاطعته، يقول نصر حامد أبو زيد: «إن الخطأ الجوهرى في موقف أهل السنة قديماً وحديثاً هو النظر إلى حركة التاريخ وتطور الزمن بوصفها حركة نحو الأسوأ على جميع المستويات، ولذلك يحاولون ربط معنى النص ودلالته بالعصر الذهبي، عصر النبوة والرسالة ونزول الوحي متناسين أنهم في ذلك يؤكدون زمانية الوحي لا من حيث تكوّن النص وتشكّله فقط، بل من حيث دلالته ومغزاه كذلك، وليس هذا مجرد خطأ (مفهومي) ولكنه تعبير عن موقف إيديولوجي من الواقع، موقف يساند التخلف ويقف ضد التقدم والحركة»<sup>(٢)</sup>. أما الذين تشبثوا بالحاضر، لم ينظروا

(١) سورة النساء، الآية ١٧٤.

(٢) مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، ص ٢٢٣.

\_\_\_\_\_ التأويل وآفاق المصرفة القرآنية: النص الديني بين تجاذبات الماضي والحاضر

إلا إلى إسلام المركزية التاريخية، ولذا تطرفوا في رفضه متشبهين بقيم جديدة تفرضها ضرورة الحياة العصرية، ففي حين اقتربوا من الواقع ابتعدوا عن قيم الإسلام، وكلا القولين له وجود في الجدل الثقافي بين العلمانيين والتيارات الإسلامية الراديكالية أو التقليدية.

ولكي يكون لنا انطلاقة جديدة في فهم النص الديني، لا بد أن نبحث عن تلك الآليات التي تكشف عن القيم والسنن الماثورة فيه، لأنها الكفيلة بجعل القرآن مشرفاً ومهيماً على الزمان والمكان، فالضرورة الموضوعية تجعلنا أمام خيارين أولهما أن يتشكل النص وفق الواقع الزماني والمكاني، وبالتالي يصبح النص أثير ذلك الزمان والمكان ومن ثم التراث الذي يقف حاجزاً أمام البنية التطورية للنص، وإما أن يتشكل الزمان والمكان وفقاً لبصائر الوحي، وذلك عندما يمتلك النص خاصية إشرافية تسمح بحرية الحركة للواقع بكل مكوناته في أفق عقلي يستوعب كل خصوصيات المرحلة، وفي هذه الحالة لا بد أن تكون تلك البصائر.. القيم.. السنن.. الحكم.. واضحة ومرتبة في شكلها الهرمي لكي تتحقق مركزيتها ويصح الرجوع إليها، وهذا ما لم تهتم به المنهجيات التفسيرية والتأويلية.

ولكي نتضح تلك المركزية لا بد من نقاش حول الآليات المطروحة لفهم النص في الفكر الإسلامي وهي التفسير والتأويل ثم نبين أن الحدود الغامضة بينهما كانت وراء إشكالات المعرفة الإسلامية وبخصوص فهم النص مما قلص حدود الاستفادة منه

### القسم الأول: قراءة في المصطلح:

إذا نظرنا إلى التراث الإسلامي، في تعاطيه مع النص القرآني، نجد تبايناً منهجياً تكشف عنه بشكل واضح كتب التفسير، فبين من رآه مصدراً لغوياً فراح يتفنن في إعرابه وبيان صوره الفنية والبلاغية، وبين من رأى فيه كتاباً تاريخياً يتناول قصص الأقدمين وحضارة الماضين وهكذا.. كتاب لغز وإشارة... كتاب فقه وأحكام... اجتماع... سياسة... طبيعة... وبالتالي المخزون المعرفي الذي يمتلكه المفسر، هو الذي يحدد نوع تفسيره. يقول دكتور منيع عبد الحليم أستاذ علوم القرآن في الأزهر: «اختلفت أنظار المفسرين وطرقهم ومناهجهم في التفسير تبعاً لاختلاف مشاربهم، فمنهم من غلبت عليه النزعة الفكرية العقائدية فتوسع توسعاً كبيراً في شرح الآيات المتصلة بهذه المعاني، ومنهم من غلبت عليه النزعة الفقهية الشرعية فتوسع توسعاً كبيراً في هذه النواحي، وهكذا من توسع في القصص والأخبار، ومن توسع في الأخلاق والتصوف والمواعظ وآيات الله في الأنفس والآفاق وغير ذلك»<sup>(٢)</sup> وهذا لا يعني عدم الاعتراف بالجوانب المضيئة التي تكشف عنها هذه التفاسير، ولكننا نبحث عن المعرفة التي تمثل شمولية وصلاحية الفكر الإسلامي.

(٣) مناهج المفسرين، ص ٨.

إن جذر المشكلة كان يرتكز على الخلط الذي وقع بين معنى التفسير والتأويل، ففي فهم السلف لم يكن هناك تفريق بين المعنيين، يقول محمد هادي معرفة: «كان التأويل في استعمال السلف مترادفاً مع التفسير، وقد دأب عليه أبو جعفر الطبري في جامع البيان»<sup>(٤)</sup> وهذا المعنى المترادف أهمل آليات التأويل الخاصة، ولم يجعل له من المميزات ما يجعله مكملاً للتفسير، أو حلقة أخرى تؤسس لبناء معرفي اهتم به النص وأهمله التفسير، وبالتالي حصر الاستفادة من القرآن ضمن إطار الفهم الظاهري الذي ينتجه التفسير فوّت على الفكر الإسلامي مكتسبات كانت يمكن أن تساهم في حل معضلاته المعرفية.

أما البعد الآخر للمعنى التراثي للتأويل، قد اكتسب معنىً سلبياً واعتبر نوعاً من أنواع التفسير بالرأي، وبخاصة بعد أن بدأت تتكرس في الأمة سلطة السلف، التي تحصر الاستفادة من النص ضمن المنقول من أقوال الصحابة، وحينها أصبح التأويل سلاح يحارب به أصحاب المدارس العقلية، الذين صنّفوا بأنهم أصحاب تأويلات، يقول نصر حامد أبو زيد: «وليس هذا المسلك في الفكر الديني الرسمي في الحقيقة مغايراً لمسلك الاتجاهات الرجعية في التراث التي وصمت بدورها كل التأويلات المناقضة لتأويلاتهم بأنها تأويلات فاسدة أو مستكرهة، وأنها في أحسن الأحوال تفسير بالرأي المذموم والمنهي عنه من الرسول والصحابة. وقد تم تصنيف أصحاب هذه التأويلات بأنهم من أهل البدع وذلك في مقابل أهل السنة والجماعة. وهو تصنيف يستهدف مصادرة الفكر النقيض ومحاصرته وحبسه في دائرة الكفر في مقابل الصدق والإيمان الذي يومئ إليه مفهوم أهل السنة»<sup>(٥)</sup> وبهذا المفهوم حوصرت كل العقليات الإسلامية، التي حاولت تفعيل النص بمعطى عقلي، وأعطى في المقابل التفسير حيزاً استوعب فيه الحدود التي يتحرك فيها التأويل، وذلك إما بأن يجعلوا للتأويل معنىً مرادفاً للتفسير، وإما أن يصنف عملاً بالرأي وخروجاً عن الدين.

### التداخل بين التفسير والتأويل:

ولكي نرسم هذه الحدود الفاصلة بين التفسير والتأويل، لا بد أن نرجع إلى تعريف كلا المصطلحين، يقول الزركشي في معنى التفسير لغة: «أما التفسير في اللغة فهو راجع إلى معنى الإظهار والكشف، وأصله في اللغة من التفسير، وهي القليل من الماء الذي ينظر فيه الأطباء، فكما الطبيب بالنظر فيه يكشف عن علة المرض، فكذلك المفسّر، يكشف شأن الآية وقصصها ومعناها، والسبب الذي أنزلت فيه.. فالتفسير كشف المغلق من المراد بلفظه وإطلاقاً للمحتبس عن الفهم به، ويقال: فسرت الشيء أفسره تفسيراً، وفسرته أفسره فسراً،

(٤) التفسير والمفسرون، ج ١، ص ١٨.

(٥) مفهوم النص دراسة في مفهوم القرآن، ص ٢٢٠.

\_\_\_\_\_التأويل وآفاق المصرفة القرآنية: النص الديني بين تجاذبات الماضي والحاضر

والمزيد من الفعلين أكثر في الاستعمال، وبمصدر الثاني منهما سُمي أبو الفتح بن جني كتبه الشارحة للفسر<sup>(٦)</sup>. بهذا يراد من التفسير لغةً البيان والإيضاح، وقد وردت لفظة التفسير في القرآن بمعنى البيان، في قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ إي ما يأتونك بحجة إلا جئناك بحجة أحسن بياناً، قال الراغب: «الفسر والسفر متقاربا المعنى كتقارب لفظيهما، لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول، والسفر لإبراز الأعيان للأبصار. يقال: سفرت المرأة عن وجهها وأسفرت وأسفر الصبح، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ أي بياناً وتفصيلاً»<sup>(٧)</sup> أما التفسير في الاصطلاح فهو إزاحة المعنى المبهم عن النص، وإفادة المعنى المقصود، واعتبر البعض أن التفسير ما يتعلق بالجوانب العامة التي تدور خارج النص، من أسباب النزول، والمكي، والمدني، والخاص، والعام، كما يعرف الزركشي التفسير بقوله: «هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها، والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكّيها ومدنيّها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها ومجملها ومفسرها»<sup>(٨)</sup> وكل هذه العلوم متوقفة على النقل وليس فيها مجال للاجتهاد، إلا في باب ترجيح المتعارض. والدليل على غلبة هذا النمط من التفاسير هو رواجها واحتكارها للمساحة الأكبر في كتب التفسير، وهذا ما كرس إبعاد التأويل عن ساحة القرآن، ولذا نجد أن الذين اهتموا بشأن القرآن وعلومه، أكدوا بشكل جلي في تصنيفاتهم، مدى تركيز التفسير والمفسرين على ما يدور خارج النص، فإذا رجعنا للزركشي في البرهان، أو السيوطي في الإتيان، رأينا أن عناوين الأبحاث التي اهتم بها التفسير طوال قرون متطاولة، تعبر عن الاهتمام البالغ بالتفسير على حساب التأويل، بخاصة أن العلمين من أعلام القرن التاسع الهجري، فيكشفان عن حجم التراث المنقول في هذا الخصوص، وبمراجعة عناوين الإتيان، التي تعتبر أوسع من البرهان، نجدها واضحة فيما قلناه، وإليك نماذج من عناوينه التي بلغت الثمانين عنواناً.

النوع الأول: معرفة المكي والمدني، الثاني: معرفة الحضري والسفري، الثالث: النهاري والليلي. الرابع: الصيفي والشتائي. الخامس: الفراشي والنومي. السادس: الأراضي والسماوي. السابع: أول ما نزل. الثامن: آخر ما نزل. التاسع: أسباب النزول. العاشر: ما نزل على لسان بعض الصحابة. الحادي عشر: ما تكرر نزوله. الثاني عشر: ما تأخر حكمه عن نزوله وما تأخر نزوله عن حكمه. الثالث عشر: ما نزل مفزقاً وما نزل جمعاً. الرابع عشر: ما نزل مشيعاً وما نزل مفرداً... وهكذا ثمانين نوعاً ثم يقول: «فهذه ثمانون نوعاً على سبيل الإدماج، ولو نوعت باعتبار ما أدمجته في ضمنها لزادت

(٦) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٢، ص ١٤٧.

(٧) التفسير والمفسرون، ج ١، ص ١٣.

(٨) البرهان في علوم القرآن، ج ٢، ص ١٤٨.

على الثلاثمائة»<sup>(٩)</sup>. وفي هذا الجهد الجبار الذي يحشد فيه السيوطي آراء المفسرين ومدى اهتمامهم بالعلوم التي تتعلق بالتفسير، لا تشتم فيه رائحة للتأويل، وذلك بسبب استبعاد المدارس العقلية الإسلامية، ومن الواضح أن التأويل في فهم السيوطي مرادف للتفسير، وإن كان هناك خصوصية يمتاز بها التأويل عن التفسير عنده، هو تبديل كلمة تفسير بكلمة تأويل، عندما يحتمل النص في فهمه الظاهري أكثر من معنى، يقول في عنوان لفصل (ذكر ما وقفت عليه من تأويل الآية المذكورة على طريق أهل السنة)<sup>(١٠)</sup> ثم يذكر نماذج لا تتجاوز تعدد المعنى للفظ الواحد.

وهذه الطريقة التفسيرية المستوعبة لنواحي الاستفادة من النص القرآني، قلّصت الاجتهاد في فهم النص، وأصبحت الدوائر الاستنباطية لا تتجاوز آيات الأحكام، وبعض الجدل العقائدي بين المذاهب، في آيات الصفات وغيرها، مما جعل عملية التأويل مؤدجلة تعمق الخلاف، وتفكك بناء الاجتماع الإسلامي، في حين أن طبيعة الثقافة العصرية، تطرح على الفكر الإسلامي استفهامات ملحة، تتعلق بضرورة الحياة - سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وحضارياً - وهكذا نتساءل، كما تساءل محمد أركون «هكذا نجد أنفسنا مضطرين لأن نتساءل فيما إذا كان الإلتقان وكل الأدبيات المشابهة التي ألفت قبله أو بعده تتيح لنا تكوين أية معرفة بالقرآن، أم أنها تمثل فقط وبكل بساطة معارف مدرسية سكولاستيكية لا بد منها من أجل دراسة القرآن. في كلتا الحالتين نجد فيما يخصنا أن المنهج والمقاربات والإشكاليات والعلوم والمواقف العقلية المستخدمة في هذه الأدبيات هي إما بالية وإما غير مطابقة (صحيحة) وإما غير كافية. لكي نتيح المجال للتساؤلات الجديدة. لكي نجعل قراءات القرآن التي لم تجرب (أو لم تحاول) حتى الآن ممكنة الوجود، لكي ندمج الظاهرة القرآنية في الحركة الكبرى للبحث العلمي والتأمل الفلسفي»<sup>(١١)</sup>، وإن كنا نتفق مع تشخيصه للمشكلة، التي حصرت معارف القرآن في أطر شكلية تراثية، ضمن أدبيات إما بالية أو غير صحيحة، وأننا أمام ضرورة لاستلهاام معرفة قرآنية جديدة، إلا إننا نجده يحاول إخضاع النص من جديد لمعطيات عصرية زمانية، لم يخلص الفكر البشري فيها لصورة نهائية، مما يجعل النص القرآني في مشكلة مزمنة، فالذي يكافح من أجله أركون، هو تفكيك النص الديني من الفهم التراثي، الذي علق بالنص نتيجة معطيات زمانية ومكانية، يحاول من جديد توريثه للأجيال القادمة، عندما يخضع النص من جديد للمعطى الزماني والمكاني، فالذين قاموا بنفس دوره في التاريخ من أصحاب التأمل الفلسفي، هم الفلاسفة الذين اشتغلوا بالعلوم العقلية، من أمثال الفارابي، وابن رشد، وابن سينا، الذين كانوا يسبحون عكس التيار الجامد على ظواهر النصوص، في محاولة لإخضاع النص لمباني

(٩) الإلتقان في علوم القرآن للسيوطي، ج ١، ص ٣١.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) محمد أركون، الفكر الإسلامي قراءة علمية، ص ٢٥٣.

\_\_\_\_\_التأويل وآفاق المصرفة القرآنية: النص الديني بين تجاذبات الماضي والحاضر

عقلية فلسفية، تحول هؤلاء في ما بعد إلى تركة ثقيلة، لم تتمكن الأمة من تجاوزها برغم التقدم العلمي والفلسفي، فالمشكلة تكمن في أن الأمة إلى الآن لم تتمكن من التعامل الأمثل مع القرآن، فإما أن تتوقف عند قشوره، وإما تحاول أن تفرض عليه مفاهيمها الزمانية الخاصة، وحينها تدور المشكلة في دائرتها المغلقة، فالتصور القرآني في منظار الحداثيين، يُجرد القرآن من خصوصيته الذاتية في امتلاكه للحقيقة المطلقة والقيم الثابتة، واعتبار القرآن حقيقة موضوعية قابلة للبناء والتشكل من جديد، لما يحمله من توجيهات نسبية، فالقرآن حين إذ لا يفترق عن أي نص أدبي أبدعه أديب بارع جُردت عنه حقوق الملكية وأبعد كذات فاعلة ومريدة في النص، فالحقيقة التي نطلق منها، أن النص القرآني صناعة إلهية، وليست بشرية فهذا الانتماء الإلهي يجعل للقرآن خاصية إطلاقية مثالية مستبطنة لكل الحقائق الإلهية ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾.

فإذاً ليست الصورة الموروثة للتفسير، ولا المحاولات التفسيرية الجديدة، يمكن أن تقربنا إلى أبواب القرآن ومعرفة محتواه، مما يحفزنا إلى الاقتراب من القرآن من جديد، في محاولات مستمرة لكي نتعرف على منهجه الخاص في ذلك، وفي اعتقادي أن دراسة مفردة التأويل والمعاني المتداخلة فيها، يمكن أن تقربنا إلى المنشود.

### التأويل بين المعنى الشائع وإرادة التجديد:

هذا الفصل بين المعنيين يرجى منه كشف التباين المعرفي في حركة الفكر الإسلامي بين المعاني التي ورثتها الأمة عن التأويل، وبين المحاولات الحديثة لنزع مفاهيم جديدة تكون أكثر وعياً للحاضر، ففي المقاربة الأولى نستعرض رأي العلامة الطباطبائي في تفسير الميزان، فقد جمع كل الآراء الشائعة حول معنى التأويل، وفي المقاربة الثانية نستعرض رأي نصر حامد أبو زيد، الذي حاول أن يعطي التأويل معنى يسمح له ببناء فكري يخالف فيه المشهور، ومن ثم نستعرض المعنى الذي نختاره وفقاً لفهمنا لروايات أهل البيت، واستخدامات كلمة التأويل في القرآن.

يقول العلامة الطباطبائي: فسر قوم من المفسرين التأويل بالتفسير وهو المراد من الكلام، وإذ كان المراد من بعض الآيات معلوماً بالضرورة كان المراد بالتأويل على هذا من قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعَاوَنَّا عَلَيْهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ الآية، هو المعنى المراد بالآية المتشابهة، فلا طريق إلى العلم بالآيات المتشابهة على هذا القول لغير الله سبحانه أو لغيره وغير الراسخين في العلم.

وقالت طائفة أخرى: إن المراد بالتأويل: هو المعنى المخالف لظاهر اللفظ، وقد شاع هذا المعنى بحيث عاد اللفظ حقيقة ثانية فيه بعد ما كان بحسب اللفظ لمعنى مطلق الإرجاع أو المرجع.

وكيف كان فهذا المعنى هو الشائع عند المتأخرين كما أن المعنى الأول هو الذي كان شائعاً بين القدماء المفسرين، سواء فيه من كان يقول: إن التأويل لا يعلمه إلا الله، ومن

كان يقول: إن الراسخين في العلم أيضاً يعلمونه كما نقل عن ابن عباس: أنه كان يقول: أنا من الراسخين في العلم وأنا أعلم تأويله.

وذهبت طائفة أخرى: إلى أن التأويل معنى من معاني الآية لا يعلمه إلا الله تعالى، أو لا يعلمه إلا الله والراسخون في العلم مع عدم كونه خلاف ظاهر اللفظ، فيرجع الأمر إلى أن للآية المتشابهة معاني متعددة بعضها تحت بعض، منها ما هو تحت اللفظ يناله جميع الأفهام، ومنها ما هو أبعد منه لا يناله إلا الله سبحانه أو هو تعالى والراسخون في العلم.

وقد اختلفت أنظارهم في كيفية ارتباط هذه المعاني باللفظ فإن من المتيقن أنها من حيث كونها مرادة من اللفظ ليست في عرض واحد وإلا لزم استعمال اللفظ في أكثر من معنى وأحد وهو غير جائز على ما يُبين في محله، فهي لا محالة معانٍ مترتبة في الطول: فقيل: إنها لوازم معنى اللفظ إلا أنها لوازم مترتبة بحيث يكون للفظ معنى مطابق وله لازم وللأمر لازم وهكذا، وقيل: إنها معانٍ مترتبة بعضها على بعض ترتب الباطن على ظاهره، فإرادة المعنى المعهود المؤلف لإرادة معنى اللفظ وإرادة لباطنه بعين إرادته نفسه كما أنك إذا قلت: اسقني فلا تطلب بذلك إلا السقي وهو بعينه طلب للإرواء، وطلب لرفع الحاجة الوجودية، وطلب للكمال الوجودي، وليس هناك أربعة أوامر ومطالب، بل الطلب الواحد المتعلق بالسقي متعلق بعينه بهذه الأمور التي بعضها في باطن بعض والسقي مرتبط بها ومعتمد عليها.

وها هنا قول رابع: وهو أن التأويل ليس من قبيل المعنى المراد باللفظ بل هو الأمر العيني الذي يعتمد عليه الكلام، فإن كان الكلام حكماً إنشائياً كالأمر والنهي فتأويله المصلحة التي توجب إنشاء الحكم وجعله وتشريعه، فتأويل قوله: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ مثلاً هو الحالة النورانية الخارجية التي تقوم بنفس المصلي في الخارج فتتهاه عن الفحشاء والمنكر، وإن كان الكلام خبرياً فإن كان إخباراً عن الحوادث الماضية كان تأويله نفس الحادثة الواقعة في ظرف الماضي كالأيات المشتملة على أخبار الأنبياء والأمم الماضية، فتأويلها نفس القضائية الواقعة في الماضي. وإن كان إخباراً عن الحوادث والأمور الحالية والمستقبلية فهو على قسمين: فإما أن يكون المخبر به من الأمور التي تناله الحواس أو تدركه العقول كان أيضاً تأويله ما هو في الخارج من القضية الواقعة كقوله تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ التوبة ٤٧ وقوله تعالى: ﴿عُلِبَتِ الرُّومُ\* فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ الروم ٢-٣. وإن كان من الأمور المستقبلية الغيبية التي تناله حواسنا الدنيوية ولا يدرك حقيقتها عقولنا كالأمر المربوطة بيوم القيامة ووقت الساعة وحشر الأموات والمجمع والسؤال والحساب وتطائر الكتب، أو كان مما هو خارج من سنخ الزمان وإدراك العقول كحقيقة صفاته وأفعاله تعالى فتأويلها أيضاً نفس حقائقها الخارجية.

والفرق بين هذا القسم أعني الآيات المبينة لحال صفات الله تعالى وأفعاله وما يلحق بها من أحوال يوم القيامة ونحوها وبين الأقسام الأخرى أن الأقسام الأخرى يمكن حصول

\_\_\_\_\_التأويل وآفاق المصرفة القرآنية: النص الديني بين تجاذبات الماضي والحاضر

العلم بتأويلها بخلاف هذا القسم، فإنه لا يعلم حقيقة تأويله إلا الله تعالى. نعم يمكن أن يناله الراسخون في العلم بتعليم الله تعالى بعض النيل على قدر ما تسعه عقولهم وأما حقيقة الأمر الذي هو حق التأويل فهو مما أستأثر الله سبحانه بعلمه.

فهذا هو الذي يتحصل من مذاهبهم في معنى التأويل وهي أربعة. وهاهنا أقوال أخرى ذكرها هي في الحقيقة من شعب القول الأول وإن تحاشى القائلون بها عن قبوله. فمن جملتها:

أن التفسير أعم من التأويل وأكثر استعماله في الألفاظ وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمال. وأكثر ما يستعمل التأويل في الكتب الإلهية، ويستعمل التفسير فيها وفي غيرها. ومن جملتها: أن التفسير بيان معنى اللفظ الذي لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والتأويل تشخيص أحد احتمالات اللفظ بالدليل استنباطاً.

ومن جملتها: أن التفسير بيان المعنى المقطوع من اللفظ، والتأويل ترجيح أحد الاحتمالات من المعاني غير المقطوع بها وهو قريب من سابقه.

ومن جملتها: أن التفسير بيان دليل المراد، والتأويل بيان حقيقة المراد، مثله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِبِأَلْمِرْصَادِ﴾ فتفسيره: أن المرصاد مفعال ومن قولهم: رصد يرصد إذا راقب، وتأويله التحذير عن التهاون بأمر الله والغفلة عنه.

ومن جملتها: أن التفسير بينان المعنى الظاهر من اللفظ، والتأويل بيان المعنى المشكل.

ومن جملتها: أن التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراية.

ومن جملتها: أن التفسير يتعلق بالاتباع والسمع، والتأويل يتعلق بالاستنباط والنظر. فهذه سبعة أقوال هي في الحقيقة من شعب القول الأول الذي نقلناه، يرد عليها ما يرد عليه. وكيف كان فلا يصح الركون إلى شيء من هذه الأقوال الأربعة وما ينشعب منها<sup>(١٢)</sup>.

ثم يبدأ برد هذه الأقوال ليستخلص رويته الخاصة فيعترض على القول الأول (ننقله بالمعنى):

لازم هذا القول أن بعض آيات القرآن لا يعلم تفسيرها والمراد من مدلولها عامة الأفهام، وهذا مخالف لصريح منطوق القرآن بأنه أنزل لتناله الأفهام، وليس هناك ملازمة بسبب اشتمال كل من التفسير والتأويل على معنى الرجوع بأن يكون لهما معنى مترادف، فكما أن الرئيس مرجع للمرؤوس وليس بتأويل له.

أما القول الثاني فإن هناك آيات ظاهرها يوجب الفتنة لمخالفته للمحكمات فيراد منها معنى آخر، فإن كان التأويل هو إرادة المعنى المخالف للظاهر فيلزم منه أن الذين يريدون الفتنة يطلبون ظاهره وليس باطنه وهو خلاف الآية ﴿ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ ففي

(١٢) تفسير الميزان ص ٤٤ - ٤٥ - ٤٦.

القرآن اختلاف بين الآيات لا يرتفع إلا بصرف بعضها عن ظواهرها إلى معاني لا يفهما عامة الأفهام، وهذا يبطل الاحتجاج الذي في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾<sup>(١٣)</sup> إذ لو كان ارتفاع اختلاف آية مع آية بأن يقال: إنه أريد بإحداهما أو بهما معاً غير ما يدل عليه الظاهر بل معنى تأويلي باصطلاحهم لا يعلمه إلا الله سبحانه مثلاً لم تتجح حجة الآية، فبالتالي القرآن معرض لعامة الأفهام، ومسرح للبحث والتأمل والتدبر، وليس فيه آية أريد بها معنى يخالف ظاهر الكلام العربي، ولا أن فيه أحجية وتعمية.

أما القول الرابع بأن للقرآن معاني مترتبة بعضها فوق بعض فهذا مما لا ينكر، إلا أنها كلها مداليل لفظية تختلف بحسب ذكاء السامع وبلادته، وهذا لا يلائم قوله تعالى في وصف التأويل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، فإن المعارف العالية والمسائل الدقيقة لا تختلف فيها الأذهان من حيث التقوى وطهارة النفس بل من حيث الحدة وعدمها، وإن كانت التقوى وطهارة النفس مُعينين في فهم المعارف الطاهرة الإلهية لكن ذلك ليس على نحو الدوران والعلية كما هو ظاهر قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾.

أما القول الرابع وهو قول ابن تيمية كما هو واضح ويوافقه المؤلف على كون التأويل يشمل المحكم والمتشابه، وأن التأويل ليس من سنخ المدلول اللفظي بل هو أمر خارجي يبتني عليه الكلام، واختلف معه في عد كل أمر خارجي مرتبط بمضمون الكلام حتى مصاديق الأخبار الحاكية عن الحوادث الماضية والمستقبلية تأويل للكلام، وفي حصر المتشابه الذي لا يعلم تأويله في آيات الصفات وآيات القيامة.

ثم يستنتج المؤلف بعد عرضه وردده على هذه الآراء ما يرتثيه من معنى للتأويل بقوله: «إذا عرفت مما مر علمت: أن الحق في تفسير التأويل أنه الحقيقة الواقعة التي تستند إليها البيانات القرآنية من حكم أو موعظة أو حكمة، وأنه موجود لجميع الآيات القرآنية، محكمها ومتشابهها، وأنه ليس من قبيل المفاهيم المدلول عليها بالألفاظ بل هي من الأمور العينية المتعالية من أن يحيط بها شبكات الألفاظ، وإنما قيدها الله سبحانه بقيد الألفاظ لتقريبها من أذهاننا بعض التقريب فهي كالأمثال تضرب ليقرب بها المقصد وتوضح بحسب ما يناسب فهم السامع كما قال تعالى: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ (٢) إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (٣) وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ﴾<sup>(١٤)</sup> (١٥).

فاختار بذلك معناً أقرب للتصور المثالي، فتلك المعاني هي حقائق معنوية علاقتها بالقرآن كعلاقة الروح بالجسد، وليس هو من قبيل الألفاظ المفارقة والمقطعة، ولا المعاني

(١٣) سورة النساء، الآية ٨٢.

(١٤) سورة الزخرف، الآية ١ - ٤.

(١٥) تفسير الميزان، ج ٢، ص ٤٩.

\_\_\_\_\_التأويل وآفاق المصرفة القرآنية: النص الديني بين تجاذبات الماضي والحاضر

المدلول عليه بها، وبتقريب آخر، إنّ خلف هذا القرآن الذي نقرؤه قرآناً آخر، وكتاباً آخر، وهو معاني مجردة في أم الكتاب، هو المقصود بالتأويل يقول: «إن وراء ما نقرؤه ونعقله من القرآن أمراً هو من القرآن بمنزلة الروح من الجسد والمتمثل من المثال -وهو الذي يسميه تعالى بالكتاب الحكيم- وهو الذي تعتمد وتتكي عليه معارف القرآن المنزل ومضامينه، وليس من سنخ الألفاظ المفرقة المقطعة ولا المعاني المدلول عليها بها، وهذا بعينه هو التأويل المذكور في الآيات المشتملة عليه لانطباق أوصافه ونعوته عليه. وبذلك يظهر حقيقة معنى التأويل ويظهر سبب امتناع التأويل عن أن تمسه الأفهام العادية والنفوس غير المطهرة»<sup>(١٦)</sup>.

ونحن هنا إذا اكتفين بما استعرضه من رد على كل المعاني الأخرى للتأويل، نجد أنفسنا ملزمين أن نتوقف قليلاً لاستيضاح ما اختاره من معنى للتأويل، ولعلنا نحتاج إلى حركة تأويلية أخرى لنكشف مراده.

فما هي تلك الحقيقة الغيبية التي يتكئ عليها القرآن الذي نقرؤه؟

فإن كان واضحة ويمكن فهمها فما هي؟

وإن كانت مما لا تدركه إلا النفوس الطاهرة، فهو تفسير للغامض بشيء أكثر غموضاً وهو ممتنع.

ونحن لا نعرف حقيقة يمكن أن يتكئ عليها أي نص سوى القيم والحكم التي تمثل الهدف الأساس من النص أو الكلام، فإن كانت هي، فكيف يحكم على أنها معاني مجردة لا تحيطها حتى شبكة الألفاظ ولا تدركها العقول؟ والقرآن صريح في إنزال هذه الحكم، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾

ومن ثم ما هي الحكمة المرجوة من إرجاع معنى التأويل إلى أم الكتاب في البيت المعمور؟ فكأنما يقول: إن الهدف الأساسي من القرآن ليس هو في ذاته، وإنما هو وسيلة يعرج بها الإنسان إلى الكتاب الأساسي، وهو الحقيقة المعنوية المجردة في أم الكتاب، فلا يكون القرآن إلا تجلياً مادياً لتلك الحقيقة، وهو المقصودة بالتأويل. فإذا كان الهدف من القرآن هو تلك الحقيقة، وأن هذه الحقيقة لا يدركها إلا الله أو الله والراسخون في العلم من الرسول وأهل بيته، فيكون بذلك القرآن رسالة خاصة لنماذج تعد على أصابع الأيدي، وهو خلاف الحكمة، وخلاف شمولية الخطاب القرآني للجميع. ولا يمكن القول: إن معرفة الأمة تتحقق عن طريقهم لأنها تجربة ذاتية معنوية، وليست موضوعية يمكن وصفها، وإلا اكتفين بوصف القرآن لها واعتبرناها حقيقة للجميع، كما أننا لا نجد فيما جاء عنهم تأويل لكل الكتاب، مما يعني حرمان هذه الأمة عن كل المعارف التي تتعلق بتأويل القرآن،

(١٦) تفسير الميزان، ج٢، ص ٥٤.

وهو خلاف حكمة القرآن، الذي يقتضي التزكية والتعليم لكل الناس، قال تعالى: ﴿يُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾

يقول الشيخ المحقق محمد هادي معرفة في مناقشة رأي الطباطبائي: «غير أن وقفة فاحصة عند كلام هذا المحقق العلامة، تجعلنا نتردد في التوافق معه، إنه رحمه الله لو كان اقتصر على ما لخصه أخيراً، من جعل ملاكات الأحكام والمصالح والغايات الملحوظة في التشريعات والتكاليف تأويلاً، أي أصلاً لها ومرجعها الأساسي لكل ذلك المذكور، لأمكننا موافقته.

لكنه توسّع في ذلك، وفرض من تأويل آي القرآن كلها أمراً بسيطاً ذا إحكام رصين، ليس فيه شيء من هذه التجزئة والتفصيل الموجود في القرآن الحاضر الذي يتداوله المسلمون منذ أول يومهم فإلى ما لا نهاية، فإن ذلك عارٍ عن كونه آية آية وسورة سورة، وجوداً واحداً بسيطاً صرفاً، مستقراً في محل أرفع، ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ (٧٨) لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾. وفرض من القرآن ذا وجودين: وجوداً ظاهراً يتشكل في ألفاظ وعبارات ذوات مفاهيم معروفة، وهو الذي يُتلى ويُقرأ ويُدرس، ويتداوله الناس حسبما ألفوه طوال عهد الإسلام.

ووجوداً آخر باطنياً، هو وجوده الحقيقي الأصيل، المترفع عن أن تناله العقول والأحلام، فضلاً عن الأوهام، وذلك الوجود الحقيقي الرفيع هو تأويل القرآن، أي أصله ومرجعه الأصيل»<sup>(١٧)</sup>.

ويقول «... قد وصف بكونه ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾<sup>(١٨)</sup> ومعلوم أن الهداية والبيّنات، إنما هي بهذا الكتاب الذي يتداولونه، لا بكتاب مكنون عند الله محفوظ لديه في مكانٍ عليّ لا تناله الأيدي والأبصار كما أن الذي يبتغيه أهل الزيغ لأجل الفساد في الأرض، هو تفسير الآيات على غير وجهها، لا وجوداً آخر للقرآن، هو في أعلى عليين.

فقوله رحمه الله: «وأنه موجود لجميع الآيات محكمها ومتشابهها، وأنه ليس من قبيل المفاهيم بل من الأمور العينية المتعالية من أن يحيط بها شبكة الألفاظ...» غير مفهوم لنا»<sup>(١٩)</sup>.

### مقاربة نصر حامد أبو زيد للتأويل:

في البدء يؤكد على أن التراث الإسلامي ضخم التفسير على حساب التأويل، واعتبر ذلك محاولة لمصادرة لكل اتجاهات الفكر الديني المعارض، في قبال التفسيرات التي سخرت

(١٧) التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٣٦.

(١٨) سورة البقرة، الآية ١٨٥.

(١٩) المصدر ص ٣٩.

\_\_\_\_\_التأويل وآفاق المصرفة القرآنية: النص الديني بين تجاذبات الماضي والحاضر

الدين لخدمة السلطات الحاكمة، يقول في ذلك: «وإذا كان مصطلح (التأويل) في الفكر الديني الرسمي قد تحول إلى مصطلح مكروه لحساب مصطلح التفسير، فإن وراء مثل هذا التحويل محاولة مصادرة كل اتجاهات الفكر الديني المعارضة سواء على مستوى التراث أم على مستوى الجدل الراهن في الثقافة. إن وصم الفكر السائد للفكر النقيض بأنه فكر تأويلي يستهدف تصنيف أصحاب هذا الفكر في دائرة ﴿الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾. ويتجاوب مثل هذا التصنيف تجاوباً تاماً مع الخطاب السياسي المباشر الذي يصم كل تحركات المعارضة أو الاحتجاج السياسي ضد قرارات السلطة التنفيذية بأنها تحركات تستهدف إثارة الفتنة، وفي مقابل ذلك يكون وصف تأويلات هذا الفكر الرسمي (تفسير) وصفاً يستهدف إضفاء صفة موضوعية و(الصدق) المطلق على هذه التأويلات»<sup>(٢٠)</sup>.

يعتقد بذلك أن المفارقة في التصور الإسلامي، ناتجة عن التنازع بين البنية السلطوية، التي اعتمدت التفسير لتقديم تصور واحد للنص، وبين النزعة العقلية المنفتحة، التي ترى من خلال التأويل اشتغال النص الواحد على تصورات متعددة، وهو يشير بذلك إلى أن الفكر الديني لا يصل إلى قمة المعطى الثقافي والفكري إلا إذا تحوّل النص إلى حقل للعمل العقلي دون أي قيد سلطوي، وبخاصة سلطة التراث، مؤسساً بذلك للتأويل، باعتباره المدخل الوحيد للعمل العقلي الحر في النص، ومن هنا نجده يعرف التأويل بأنه حركة ذهنية لا تخضع لوسائل خارجية، وإنما انتقال من الذات للموضوع بشكل مباشر، وهو خلافاً للتفسير الذي لا يتحقق قوامه إلا بالتوسط، يقول: «لا حظنا في التفرقة اللغوية بين «التفسير» و«التأويل» أن ثمة فارقاً هاماً بينهما يتمثل في أن عملية «التفسير» تحتاج دائماً إلى «التفسر»، وهي الوسيط الذي ينظر فيه المفسر فيصل إلى اكتشاف ما يريد، في حين أن «التأويل» عملية لا تحتاج دائماً هذا الوسيط، بل تعتمد أحياناً على حركة الذهن في اكتشاف «أصل» الظاهرة، أو في تتبع «عاقبتها». وبكلمات أخرى يمكن أن يقوم «التأويل» على نوع من العلاقة المباشرة بين «الذات» و«الموضوع»، في حين أن هذه العلاقة في عملية «التفسير» لا تكون علاقة مباشرة، بل تكون من خلال وسيط قد يكون نصاً لغوياً، وقد يكون شيئاً دالاً، وفي كلتا الحالتين لا بد من وسيط يمثل «علامة» من خلالها تتم عملية فهم الموضوع من جانب الذات»<sup>(٢١)</sup>. هذا التفريق بين الوسيط واللا وسيط يمكن أن يفهم إذا جعلنا التأويل هو الخطوة الثانية بعد التفسير، بمعنى أن كل مؤول لابد أن يكون مفسراً، وليس العكس، وإلا أعتبرت هذه الحركة الذهنية والقفز إلى المغزى حركة غير مؤسسة علمياً، وبالتالي يصبح المعنى الأولي الذي يكشفه التفسير وسيطاً حتمياً للتأويل، كما أن

(٢٠) أبو زيد، مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، ص ٢١٩.

(٢١) المصدر ص ٢٢٢.

اللغة وسيط حتمي للتفسير، ولذا لا نرى وجهاً لهذا التفريق إلا من جهة أن التأويل هو ساحة العقل التي يعبر بها إلى المغزى.

ومن هنا يمكننا أن نتفق معه على أن التأويل هو حركة من الظاهر إلى الباطن، وهو أصل المدعى، ولكن أي باطن وبأي آلية وهل هناك حدود لا ينبغي تجاوزها، وماذا يعني العمل العقلي الحر في النص، هل هو إلزام النص بسلطة العقل؟ أم كما بينا هو تفعيل العقل ببصائر الوحي؟، وهكذا ترجعنا هذه الأسئلة إلى نقطة الانطلاق والمربع الأول، ولم نفهم معنى للتأويل عنده إلا في إطار هجومه الكاسح على سلطة التراث والمطالبة بإعطاء هامش أكبر لحرية العقل، وتبقى هذه الدعوى من غير جدوى إذا لم تركز على توضيح المنهجية والآلية، ولا يمكن أن نعتبر قوله: «إن التأويل الذي لا يعتمد على التفسير هو التأويل المرفوض والمكروه، فالاستنباط لا يعتمد على مجرد التخمين ولا على إخضاع النص لأهواء المفسر وإيديولوجيته مهما كانت النوايا حسنة، وإنما لا بد أن يستند الاستنباط إلى حقائق النص من جهة وإلى معطياته اللغوية من جهة أخرى، ثم لا بأس بعد ذلك من الانتقال من الدلالة إلى المغزى دون الوثوب مباشرة إلى «مغزى» يتعارض مع دلالة النص»<sup>(٣٢)</sup>. لا نعتبر ذلك حلاً للمشكلة المتوقعة من أدلجة النصوص؛ لأن الاستناد على حقائق النصوص هو أول الكلام، لأن كل الوجوه تحتل أن تكون حقائق للنصوص، كما أن معطيات اللغة لم تمنع من الاختلاف في التفسير فما بال التأويل؟ وإذا نظرنا إلى بعض تأويلاته لبعض النصوص، نجد أنها ليست انتقال من حقائق النص إلى مغزى النص، وإنما انتقال من الواقع الزماني والمكاني، ومن ثم فرضه على النص، وهذه الدراسة لا تتحمل شحذ الشواهد، مما يُنبئ عن أزمة منهجية حادة حول آليات التأويل.

### التأويل في دلالة النصوص والروايات:

لا بد أولاً أن نؤكد على الحدود الفاصلة بين التفسير والتأويل، ثم نرسم دوائر خاصة تتكامل بها الرؤية في حقل التفكير الإسلامي. وهنا نشير إلى ملاحظة، وهي أن التأويل الذي أهمل في الفهم القرآني أو استبعد عند البعض قد تكرر في القرآن سبع عشرة مرة، في حين أن كلمة تفسير لم ترد سوى مرة واحدة، مما قد يفهم منه تجديراً لهذا المصطلح في نفسية هذه الأمة، أو إشارة لما يمكن أن يحمله من دلالات جديدة بالوقوف والتأمل فيها، كما لا بد أن نفهم التأويل ضمن الإطار الذي وصف فيه القرآن نفسه بمعنى أنه كتاب حكمة وبصائر فلا يتجاوز التأويل هذا الوصف، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾<sup>(٣٣)</sup>، وقال: ﴿قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾<sup>(٣٤)</sup>، وتارة يسمى

(٢٢) المصدر ص ٢٢٥.

(٢٣) سورة الإسراء، الآية ٣٩.

(٢٤) سورة الزخرف، الآية ٤٣.

\_\_\_\_\_التأويل وآفاق المصرفة القرآنية: النص الديني بين تجاذبات الماضي والحاضر

هذه القيم بالبصائر، لأننا نبصر بها الواقع، قال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ﴾<sup>(٢٥)</sup>، وقال: ﴿هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٢٦)</sup>، وقال: ﴿بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾.

إذا رصدنا كلمة التأويل في الآيات الروايات، يمكننا أن نفهم أن للتأويل معنيين:  
المعنى الأول: يمثل حركة من الظاهر إلى الباطن.

والمعنى الثاني: من الباطن إلى الواقع وضبط المتغير.

وكلاهما يشكلان حقيقة واحدة وهي فهم النص وتطبيقه، وبالتالي نعتقد أن التأويل هو الطريق الرابط بين ظاهر الحدث والبنية المحركة لهذا الحدث، فكل حركة على مستوى الظواهر الكونية، أو السلوك الإنساني، تتحرك وفق بنية تحتية تكون بمثابة المحرك للظواهر، فالظاهرة الكونية تتحرك وفق سنن الله في الطبيعة، كما أن السلوك الإنساني على مستوى الإرادة والاختيار، يتحرك وفقاً للغايات، والأهداف، والغرائز، والقيم، وكذا النص يحمل بنية تحتية تمثل الحكمة الباعثة لتشكيل النص، فالباطن المقصود بالتأويل هو بمعنى السنة أو الأصل أو الحكمة الذي يرجع إليها الظاهر، وليس مطلق الباطن.

وإذا رجعنا للبنية اللغوية لكلمة (تأويل) نجدها مأخوذة من (الأول) وهو الرجوع والعودة إلى الأصل ومن هنا (أول) الشيء رجوعه إلى أسبابه وعلله الحقيقية.

والروايات التي جاءت في هذا الصدد يمكننا تقسيمها كالآتي:

١- روايات تبين أن للقرآن ظهراً وباطناً، جاء في الكافي عن الصادق عن آبائه قال: قال رسول الله ﷺ في حديث طويل يصف فيه القرآن: «وله ظهر وباطن، فظاهره حكم وباطنه علم» تبين هذه الرواية بأن علوم القرآن ومعارفه هي مستبطنة من النصوص، وهو ما يعبر عنه بالباطن، كما أن له ظهراً وهو الأحكام.

٢- روايات تبين أن بطن القرآن هو التأويل، فقد جاء في تفسير العياشي، عن الفضيل بن يسار، «قال سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن هذه الرواية «ما في القرآن آية إلا ولها ظهر وباطن» ماذا يعني بظهر وباطن؟ قال: ظهره تنزيل وباطنه تأويل...» فهذه الرواية تؤكد أن عملية التأويل هي التحرك نحو الداخل لاكتشاف بطن القرآن.

٣- روايات تبين أن التأويل هو معرفة السنن، ففي تكملة الرواية السابقة يقول الإمام: «ظهره تنزيل وباطنه تأويل، منه ما مضى ومنه ما لم يكن بعد، يجرى كما تجري الشمس والقمر» فتؤكد هذه الرواية على أن شمولية القرآن واستمراريته تتحقق وفق عملية التأويل، فهي التي تجعل النص يحتمل خاصية الجري والانطباق.

(٢٥) سورة الأنعام، الآية ٦.

(٢٦) سورة الأعراف، الآية ٧.

٤- روايات تبين أن هذه البطن التي لا تدرك إلا بالتأويل هي الحكم والقيم التي تركز عليها الأحكام؛ فهي الوحيدة التي تعطي النص خاصية الجري والانطباق، فلا يمكن تصور اتساع الأحكام الجزئية إلى أكثر من مصاديقها المشخصة بها. جاء في المعاني عن حمران بن أعين قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن ظهر القرآن وبطنه فقال: «ظهره الذين نزل فيهم القرآن، وبطنه الذين عملوا بأعمالهم يجري فيهم ما نزل في أولئك»، فعالجت هذه الرواية إشكالية حصر النص بزمان نزول الوحي أو أي زمان آخر، وإنما جعلت للنص خاصية يمكن أن يكون مستوعباً بها كل زمان ومكان، وبالتالي يكون التأويل هو الآلية التي تعطي النص استمراريته، باكتشاف العلة والحكمة التي تكون قاسماً مشتركاً لكل الأزمان، وبالتالي نكون قد خلصنا إلى أن التأويل هو حركة إلى باطن النص، وأن الباطن هو العلة والسبب الموجب للظاهر، فإذا نظرنا بهذه البصيرة التي كشفتها لنا الروايات إلى آيات القرآن التي اشتملت على كلمة التأويل يمكننا تأكيد هذا المعنى.

وقد راعينا في تقسيم الآيات نفس ترتيب الروايات التي نتحدث على أن بطن القرآن هو العلم، وهذا العلم هو التأويل، وهذا التأويل هو الذي يعطى للنص استمراريته، وهذه الاستمرارية بسبب كشف التأويل للسنن والحكم التي تحرك الظاهر.

### التأويل طريق العلم والحكمة:

١- قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَلَطَعْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٣٨)﴾ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴿﴾ تؤكد هذه الآية على ما وصلنا إليه، من أن التأويل هو طريق العلم والحكمة، والفرق بينه وبين التفسير، أن التفسير هو معرفة الحكم، والتأويل هو معرفة الحكمة، فإذا نظرنا لهذه الآية من خلال أن باطن القرآن هو العلم، وإن هذا العلم لا يتحصل إلا عن طريق التأويل، تكون النتيجة الطبيعية أن علم القرآن رهن بتأويله، وهذا هو منطوق الآية، ولذلك نجد أن الآية ارتكزت في تبين استحالة الإتيان بمثله على دليل منطقي، وهو أن القرآن ليس تركيباً مجرداً للألفاظ، وإنما صرح علمي يعبر عنه بالألفاظ، وبالتالي لا يمكن الإتيان بمثله من غير الإحاطة بعلمه، فكأنما يقول: (كيف تأتون بمثله وأنتم لم تحيطوا بعلمه)؛ فالذي لا يعرف قوانين العمارة لا يمكنه بناء عمارة، والذي لا يعرف قوانين الكتابة لا يمكنه الكتابة، ولذا نجد القرآن علّق استحالة الإتيان بمثله بالإحاطة بعلمه، والمعنى الآخر الذي تثبته الآية هو أن التأويل طريق معرفة ذلك العلم، فقد علقت الآية معرفة العلم بالكتاب على التأويل فكأنما يقول: (لا يمكن الإتيان بمثله، وكيف تأتون بمثله ولم تحيطوا بعلمه، وكيف يحيطون بعلمه ولم يأتهم تأويله)؛ ولذا جاء النص القرآني ﴿بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ وبالتالي إيتاء التأويل هو إيتاء للعلم.

التأويل وآفاق المصرفة القرآنية: النص الديني بين تجاذبات الماضي والحاضر

٢- قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (٥٢) هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾<sup>(٢٧)</sup>. إن التدبر في هذه الآية يبين أن النسق القرآني وهذه الظواهر من الألفاظ مبنية على قاعدة وبنية تحتية، وهي العلم ﴿فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ ولتقريب هذا المعنى نقول: إن الكلام القائم على هدف وحكمة، يدور على أصول تعتبر قاعدة لذلك الكلام، فإذا أراد إنسان إن يكتب مقالاً عن العدالة الاجتماعية مثلاً، نجد أن الكاتب ينطلق من قيم، يحاول تكريسها في هذا المقال تعتبر هي الأساس الذي يستوعب كل تفاصيل المقال. وكذا القرآن مبني على علم وهذا العلم يتصف بكونه هدى ورحمة، فإذا هدى الناس ورحمتهم باتباع العلم الذي ارتكز عليه النص، ثم تبين الآية الأخرى أن هذا العلم لا يؤتى إلا بتأويله، يقول تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾؛ فتكون بذلك هذه الآية دعوة إلى النظر في تأويله، وهي طريق إلى التصديق بدعوة الرسول، وكونها حقاً آيات تبين أن التأويل هو معرفة السبب والحكمة.

١- قال تعالى في سورة يوسف: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ فرؤية أحد عشر كوكباً، والشمس، والقمر، ساجدين يمثل ذلك الظاهر الذي يبيني عليه باطن خفي، ولا يتحقق ذلك إلا بالتأويل، فعندما تراءت له الحقيقة التي تمثل حقيقة تلك الرؤية، من سجود أبويه وأخوته قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ نجد أن يوسف مباشرة اعتبر ذلك هو تأويل الرؤية فقال: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ﴾.

٢- وقصة موسى مع الخضر تكشف هذا المعنى للتأويل، فعندما وجد مجموعة من الأفعال تتحرك في اتجاه مخالف لضوابط الظاهر، ولم يتعرف حينها على حقيقة السبب الموجب لتلك الأحداث، فما كان أمامه إلا الاعتراض ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾، فإذا أجرينا مقابلة بين الموقفين نجد أن كلا منهما ينطلق من بنيته الخاصة، والجامع المشترك بينهما هو التأويل.

قال تعالى: ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ (موسى بحسب ظاهر الأمر) أَخْرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ قال (الخضر بحسب السبب الباطن) ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ مبيناً بذلك العلة الباطنية.

﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ (موسى) أَقْتَلتَ نَفْسًا رَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نَكْرًا﴾ قال الخضر ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِمَهُمَا

(٢٧) سورة الأعراف، الآية ٥٢ - ٥٣.

طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴿٢٧﴾  
 ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا آتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبْوَأُ أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا  
 جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ قَالَ (موسى) لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٢٨﴾ قال الخضر  
 ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا  
 فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ (ثم يبين أن  
 كل ذلك كان بحكم التأويل) عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴿٢٩﴾ وهو قول  
 الخضر ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴿٣٠﴾﴾

### التأويل واستمرارية الأحكام:

وتارة نجد أن الآية القرآنية بظاهرها قد لامست السنة والبنية التي قام عليها الظاهر،  
 وفي مثل هذه الحالة نجد القرآن يؤكد أن هذا هو تأويل الظاهر، يقول تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ  
 إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴿٢٧﴾ فعندما ننظر إلى هذا المقطع نجد أن الآية لا تؤسس  
 لعمل الموازين بما هي هي، وإنما تؤسس لموضوع العدالة الاقتصادية، وهو البنية والعلة لوجوب  
 الوزن المستقيم وعدم إجحاف حقوق الناس، نجد أن الله يقول: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٢٨﴾  
 تأكيداً لهذا المعنى، فقد تحدثت الآية في المقطع الأول عن الظاهر الذي يمثل تجسيد مرحلي  
 للسنة وهو (أوفوا الكيل)، ومن ثم بقليل من الالتفات يمكن كشف القاعدة التي ارتكزت عليها  
 الآية وهي (العدالة الاقتصادية)، ويمكن التقاط تلك الإشارة من كلمة (مستقيم) التي تحمل  
 في معانيها العدالة، فاستقامة الشيء لا تكون إلا بالعدالة «ما وضع العدل في شيء إلا زانه وما  
 وضع الجور في شيء إلا شانه»، وبهذه الطريقة يمكن أن نعطي النص استمراريته وتجده،  
 لأن العدالة الاقتصادية هي القانون والسنة التي يمكن أن تستوعب كل المتغيرات، فإذا تغيرت  
 موازين التبادل التجاري، ولم يكن فيها نوع من الكيل أو الميزان، كما هو موجود في بعض أنواع  
 التجارة اليوم، فإن الآية تكون حية وفعالة، لأن العدالة الاقتصادية هي الحاكمة.

### التأويل واستباق الحدث:

كذلك يمكن أن يأخذ التأويل بعداً آخر لا ينعصر في إيجاد تفسير علمي للظاهر،  
 وإنما يمكن أن يتجاوز ذلك بالكشف عن الحادثة قبل حدوثها. وتقريب فهم هذا الفرض بأن  
 معرفة السنة وهي السبب الموجد للظاهر، هو في حقيقة الأمر معرفة للظاهرة أثناء حدوثها  
 وقبل حدوثها، وذلك من باب معرفة السبب طريق إلى معرفة المسبب، ومعرفة العلة طريق  
 إلى معرفة المعلول، ونلاحظ ذلك في قول يوسف لصاحبي السجن: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ  
 تُرَزِّقَانِهِ إِلَّا نَبَأُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ﴿٢٨﴾﴾، والتأويل هنا الإخبار بأمر قبل حدوثه.

## التأويل هو أم الكتاب:

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ فهذه الآية تكشف أن حركة التأويل في النص تجري على نوعين من النصوص، نوع جائز وهو المحكم، ونوع آخر وضعت له شروط، أما النوع الأول فهو الآيات المحكمات، والنوع الثاني هو المتشابه، وهذا خلاف ما ذهب إليه بعض الباحثين، بأن التأويل أمر خاص بالمتشابه، فإذا عرّفنا التأويل بالعبور إلى باطن النص لمعرفة الحكم والسنن، فإنه لا يختص حينها بالمتشابه، لأن كل آيات الكتاب مشتملة على سنن وحكم، وليس هنالك فرق سوى أن المتشابه يصعب اختراق ظاهره لمعرفة باطنه.

وإذا تأملنا في كون المحكم هو أم الكتاب، يمكننا استنتاج أن التأويل هو معرفة خريطة السنن التي قام عليها الظاهر القرآني، فإن السنن المكتشفة بالتأويل من الآيات المحكمة تمثل أصول القيم التي تدور حولها بقية الظواهر في الآيات المتشابهة، فإن (السنن والحكم والقيم) تترتب تراتباً هرمياً ضمن قانون تفاضل القيم، أو قانون الأصل والفرع التابع له، أو المهم والأهم، ومن هنا يمكننا أن نعتبر أن قيم وسنن الآيات المحكمة هي بمثابة الأصول والبنية الأساسية لهيكلة الهرم القيمي، وبالتالي هي قاعدة الصرح القرآني وأم بنائه، فإن كانت الأم هي العمود الذي تقوم عليه خيمة الأسرة، فإن هذه السنن المحكمة هي أم الكتاب.

ولو حاولنا أن نجد مثالاً لتشبيه هذه الحالة، يمكننا ضرب مثل بالدستور، حيث يقوم على قيم أساسية يهدف الدستور تحقيقها، ثم تأتي مجموعة من التشريعات، والتفصيلات، تمثل قيم مرحلية فرعية مشتقة من القيم الدستورية، ومن هنا يصح لنا أن نصف أن القيم الدستورية هي أم القانون، لأنها المرجع الذي يؤول إليه تفسير التشريع، فإذا حدث اختلاف في فهم بعض التشريعات الجزئية بين احتمالين أو أكثر، فالمرجع حينها إلى قيم الدستور، التي تعتبر محكمات القانون، فالذي يحاول أن يحمل النص القانوني معنى بعيداً، لهوى في نفسه، أو زيغ في قلبه، يعتبر ذلك نوع من أنواع التلاعب على القانون، ويجب رده إلى المعنى الذي يتماشى مع القيم الدستورية. ومن هنا نفهم أن النهي عن العمل بالآيات المتشابهة وفقاً لفهمنا لمعنى التأويل، ليس نهياً مطلقاً، وإنما هو نهى ناظر للاحتمال الآخر، وهو الفهم دون الاحتكام للمحكم، وذلك لزيغ في القلب، أو ابتغاء للفتنة، وبالتالي في حالة الاختلاف في معنى المتشابه، فإن المرجع المحكم، وهذا هو صريح روايات أهل البيت (عليهم السلام). جاء في تفسير العياشي سُئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن المحكم والمتشابه قال: «المحكم ما يعمل به والمتشابه ما اشتبه على جاهله»، وبذلك يُعطي الإمام مفهوم النسبية في الآيات المتشابهة، فهي تختلف باختلاف مراتب الأفهام. وفي العيون عن الرضاء (عليه السلام): «من رد متشابه

القرآن إلى محكمه هدي إلى صراط مستقيم»، وبالتالي من أهم شروط الاستنباط هي ضبط المحكم والرجوع إليه في حالة الاختلاف.

وبذلك نخلص إلى أن التأويل ضروري لتفعيل النص في كل زمان؛ لأنه يشتمل على قيم النص وحكم الأحكام، وهي المساحة التي يتحرك فيها العقل الإنساني، وحينها يتكامل العقل والنص في رؤية واحدة تؤسس للخطاب الإسلامي في كل مراحل، وبذلك نحل أزمة الصراع الدائر بين التيارات الظاهرية التي لا تعترف إلا بمعيار الوحي، في قبال تيارات لا تعترف بمعيارية الوحي إلا في حدود ضيقة وتجعل للعقل المساحة الأوسع في التأسيس الفكري، يقول المرجع المدرسي: «وخلاصة فكرتنا عن التأويل في النص الإسلامي: أنه استثارة العقل، ليصل إلى وعي الحقائق ومشاهدتها عن كثب، فهو محطة تزود للروح ومعراج التحلق للعقل، وإنما الراسخون في العلم المسلمون للحق والمؤمنون بالحق كله هم أهل التأويل. وأنه يضمن خلود النصّ القرآني الذي يعتمد لغة ثبات الإطار وحركة المحتوى. وأنه الجسر الموصل بين النص وبين الفهم لأنه يسمح للأول أن يشارك في عملية الفهم»<sup>(٢٩)</sup> وبعد ذلك تبقى الخطوة الثانية المكتملة لعملية التأويل وهي ربط هذه الحكم بالمتغيرات في الواقع، يقول سماحة المرجع المدرسي: «لا يوجد التأويل الصحيح أي التطبيق الصحيح لقيم الوحي أو العقل على الموضوعات الخارجية إلا عند الله والراسخين في العلم ... ثم يقول: إن تطبيق القيم الرسالية على الواقع الموضوعي، لا يتم سليماً إلا إذا توافرت شروط ثلاثة تشير إليها الآية الكريمة وهي:

١- سلامة النية

٢- العلم بالقيم علماً راسخاً

٣- العلم بالواقع علماً راسخاً»<sup>(٣٠)</sup>.

وتفصيل هذا الأمر يحتاج إلى دراسة خاصة □

(٢٩) السيد المدرسي التشريع الإسلامي مناهجه ومقاصده، ج٣، ص ٢٩.

(٣٠) السيد المدرسي من هدى القرآن، ج١، ص ٥١٣.